

حوكمة التعليم العالي في الجزائر، الجهود المبذولة والنتائج المنتظرة

محي الدين حمداني

أستاذ محاضر صنف "ب"

" كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة المدية

Summary

The education in general and especially, the higher one of it, became the key and the mean of states to define its place on the world map in view to what it allows to them of economic renovation, information spirit preservation, and looking for knowledge.

This article shed lights on Algeria's efforts in high education, the obtained results, the continues reforms in order to make it more inventive; excellent and creative of capabilities and methods, which make it more participant in individual welfare sustaining; social equity and state empowerment to realize its ambitions through focusing on the principle of opportunities creation, partnership; and knowledge transfer; simulating to that which happened in developed countries of education expansion and options flexibility that it provided.

That pass through making Algeria's universities belonging to world-class excellent universities by their research and their methods of learning and studying in order to respond to the different challenges that confront Algeria in the future years, the thing that motivate its governance in Algeria

ملخص:

إن التعليم بصفة عامة والعالي منه بصفة خاصة، أصبح مفتاح الدول ووسيلتها لتحديد مكانتها على خريطة العالم نظرا لما يسمح لها به من تجديد اقتصادي، وحفاظ على روح المعلومات وطلب العلم.

و يهدف هذا المقال إلى إبراز جهود الجزائر في مجال التعليم العالي، والنتائج المحققة، والإصلاحات المستمرة فيه من أجل جعله أكثر إبداعاً وتفوقاً وخلقاً للقدرات والطرق التي تجعله أكثر مساهمة في دعم الرفاهية الفردية، والإنصاف الاجتماعي، وتمكين الدولة من تحقيق طموحاتها، من خلال التركيز على مبدأ خلق الفرص، والشراكة، ونقل المعرفة اقتداء بما حققته الدول المتقدمة من حيث انتشار التعليم ومرونة الخيارات التي يتيحها. ويمر ذلك عبر جعل الجامعات الجزائرية من مصاف الجامعات العالمية المتفوقة ببحوثها ومناهج تدريسها، وذلك من أجل الاستجابة للتحديات المختلفة التي ستواجهها الجزائر في السنين القادمة، الأمر الذي يحرك جهود حوكمته في الجزائر

مقدمة:

إن التعليم العالي هو مركز التجديد الاقتصادي الذي نحتاجه لتثبيت الرفاهية الفردية والتنمية الاجتماعية، ولكنه يلعب أيضاً دوراً أساسياً في الحفاظ على روح طلب المعلومات، وشعور قوي بقيمة التعلم بين الطلبة، وهو الالتزام الإيجابي للطلبة مع التعليم العالي الذي يثير التصور ويجعل التجديد ممكن.

إن تطوير نظام للتعليم العالي في المستقبل يجب أن يأخذ مكانة أولية في بيئة صعبة ستواجه ظروفًا مالية عامة قد تكون صعبة، خاصة في اقتصاد لا يعتمد على عنصر العمل وإنتاجيته، وباعتبار أن الطلب على الاستثمار في التربية والتعليم من أجل خلق فرص العمل والتجديد ومساعدة السكان على الخروج من البطالة هي في ازدياد مستمر.

وتعمل الجزائر حالياً على إصلاح ومراجعة وهيكل نظام تعليمها العالي. وخلف هذه الإصلاحات تكمن تغيرات عميقة في أهداف وتحديات التعليم العالي، وذلك باعتبار أن التعليم العالي يلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمع والاقتصاد، ومنتظر منه أن يلعب دوراً أكثر أهمية في العشرية المقبلة فيما يتعلق بإعادة بناء اقتصاد تجديدي قائم على الأسس المعرفية، يخلق فرص عمل مستدامة، ومستوى معيشي مقبول لجميع سكان الوطن.

لذلك فإن نظام التعليم العالي في الجزائر الذي خدم المجتمع خلال العشريتين السابقتين لا يجب أن يكون هو نفسه في المستقبل، لأنه لا يستطيع أن يقوم بالاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بشكل كبير في المستقبل باعتبار أن التعليم العالي هو مفتاح التعافي الاقتصادي في المدى القصير، والازدهار على المدى البعيد، وباعتبار أن الاقتصاد الوطني في المستقبل ينبغي أن يقوم على المعرفة وتطبيقاتها في الإنتاج والعمليات والخدمات المصدرة.

وإذا كانت كفاءة وقدرة التعليم العالي قد تضاغت خلال العشرين سنة الماضية في العالم، فيجب عليها أن تتضاعف أكثر في الجزائر خلال العشرين سنة القادمة، وهو ما يعني أن التعليم العالي ذاته في الجزائر، سيحتاج إلى أن يتجدد ويتطور إذا كان عليه أن يوفر فرصاً مرنة لأعداد أكثر وأكثر تنوع للطلبة، ويحتاج لأن يقوم بهذا أن يكون أكثر ارتباطاً مع الحاجات الواسعة للمجتمع والاقتصاد في بيئة أكثر تنافسية وعولمة.

وإذا افترضنا أننا نجحنا في الماضي، فإن ذلك كان قائماً على تطبيقات المعرفة المطورة في أماكن أخرى، بينما في السنوات القادمة يجب أن نعتد على المعرفة التي نولدها بأنفسنا في مجالات الفلاحة والصناعة التي يجب أن يرد لهما الاعتبار في توليد الدخل وتطبيق الأفكار الجديدة.

اشكالية:

ولقد أصبح واضحاً جداً أن مؤسسات التعليم العالي مدعوة للتأقلم مع بيئة أكثر تعقيداً، تغيرت فيها آمال التعليم العالي خارج حدود المألوف.

فماذا يعني ذلك من ناحية الطريقة التي يدار ويسير بها التعليم العالي؟

وإذا كانت الجزائر في السابق تمارس رقابة معتبرة على القطاع، وتؤثر عبره على تحقيق الأهداف، فإنها اليوم تحقق فائدة أكبر من أي وقت مضى في أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على تحقيق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية بإعطاء أهمية أكبر لمجتمع المعرفة، إذ تقر الدولة حالياً بأن التخطيط المركزي للمعرفة الخلاقة والتدريس والتعلم هي غير كفؤة*،

وهو ما يعني أن المجتمع والاقتصاد القويين يتطلبان هيئات تعمل بدرجة من الاستقلالية، حيث تكون آليات السوق هي دائما أكثر فعالية.

1. فهل يمكن للدولة تحقيق ذلك دون أن تقلل من استقلالية الجامعات وحركيتها نحو الأسواق الجديدة؟
2. ما مستوى الاستقلالية المعطاة وأشكال المساءلة التي تكون مناسبة؟
3. ما هي استراتيجية العمل الواجب إتباعها لتأهيل المؤسسات الموجودة، أو لدمجها، أو الجديد منها؟
4. ما هي العلاقة الواجب أن تكون بين مؤسسات التعليم العالي الجديدة والمؤسسات القائمة؟
5. ما هي الأهداف التي يجب أن تحققها، والبيئة الملائمة لتفوقها في البحث والتدريس؟
6. وما هي الأهداف العالمية التي يجب أن تصل إليها؟

أهداف البحث :

- وصف وتحليل واقع حوكمة التعليم العالي في الجزائر، والتي يراد منها تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى.
- وضع تصور حول مدى فعالية تنفيذ المفهوم الخاص للحوكمة في التعليم العالي، وانعكاسات ذلك.
- تقديم اقتراحات حول كيفية زيادة الكفاءة و الفعالية والمساءلة في حوكمة التعليم العالي.

أهمية التعليم العالي:

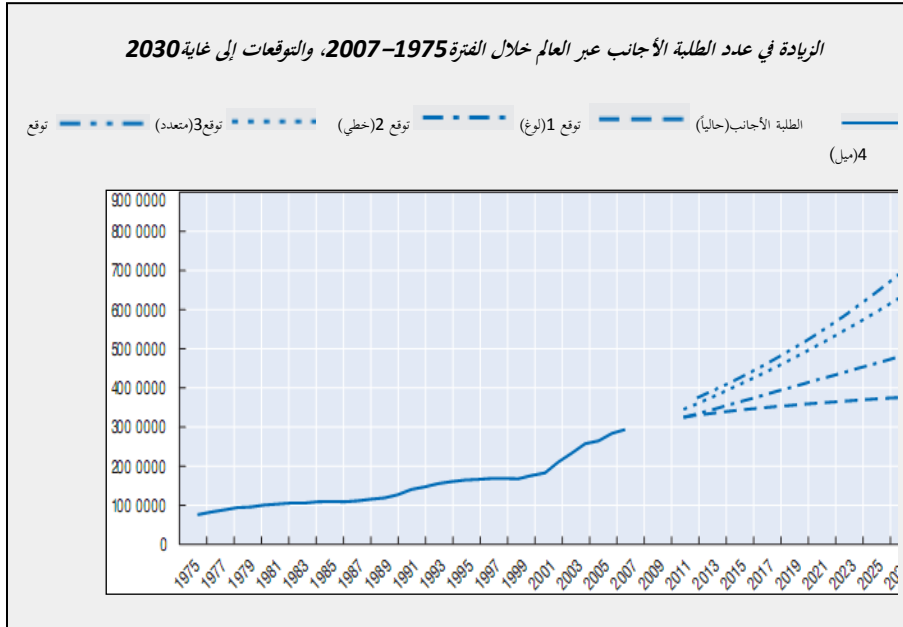
لقد أصبح التعليم العالي يتربع على قمة النقاشات السياسية على مستوى كلي بفضل زيادة الإقرار بأهمية الكفاءات ومستوى المهارات في التنمية الوطنية، وخصوصاً في ظل العولمة والاتجاه نحو اقتصاديات المعرفة.

فلقد ارتفع الطلب على مخرجات التعليم العالي في العالم من 100.8 مليون طالب سنة 2000 إلى 152.5 مليون سنة 2002، مما يبيّن أن الطلب على ذلك سيتزايد بشكل كبير مع مرور الزمن، وذلك لأن أنظمة وسياسات ومؤسسات التعليم العالي أصبحت متغيرة بفضل العولمة التي هي توسيع وتعميق وتسريع الترابط البيئي عبر العالم، والشكل التالي يوضّح تطور معدلات التسجيل بالتعليم العالي حسب المناطق .

معدلات التسجيل الإجمالية بالتعليم العالي حسب المناطق خلال الفترة 1970-2007



إن التعليم العالي كان دائماً أكثر انفتاحاً من أغلب القطاعات بسبب تجذره في المعرفة التي لم تكن أبداً محترمة للحدود، مما جعل عدد الطلبة خارج حدود بلدانهم يسجل تزايداً معتبراً خلال السنين الماضية، ومنتظر أن يسجل تطوراً أكثر وضوحاً وحدة خلال العشريّات القادمة كما هو موضَّح في الشكل أدناه، بما يعني زيادة المنافسة بين الهيئات الجامعية العالمية من أجل استقطاب أحسن الكفاءات سواء كانوا طلبة أم أساتذة.



مهام التعليم العالي: تتمثل المهام الأساسية للتعليم العالي في:

1. التعليم والتعلم: فهو يزود بالمعلمين ويسهل التعليم والتعلم الذين يمكن أن يكونوا: مُقَّادان بالبحث، موجهان بالبحث، يقومان على البحث أو يأخذان المعلومات من البحث. والأفراد يمكن أن يتعلَّموا بطرق عدة، والتعليم العالي مطالب بأن يكون مرناً في تدعيمه بذلك.
2. يجب أن يتكون لدى طلبة التعليم العالي خبرة ممتازة في التعليم والتعلم، حيث يكون واجب عليهم مواكبة العصر وتحسين المعلومات والتعلم، كما هو واجب على هيئة التدريس تحسين المعلومات أيضاً.
3. على كل مؤسسات التعليم العالي أن تضمن بأن كل هيئة التدريس مؤهلة وكفؤة في التدريس والتعليم، وأن تدعم استمرار التنمية وتحسين المهارات.

أهداف التعليم العالي

تحدد ثروة أي بلد وبشكل متزايد، بنوعية نظام التعليم والإبداع الوطنيين، فكل وجه لمهام التعليم العالي هو مركزي للتنمية الاقتصادية، إذ أن أكثر تأثيرات التعليم العالي المباشرة على تنمية المؤسسة تتم عبر تزويد العمال المؤهلين من مؤسسات التعليم العالي التي تنتج نقلاً للمعرفة منه إليها.

إن أية سياسة للتعليم العالي يجب أن تهدف إلى:

الأهداف الفردية	الأهداف المجتمعية
المعرفة.	تطوير المعرفة
التنمية العقلية والانفعالية	اكتشاف وتشجيع المواهب
الكفاءة التطبيقية.	تحسين الرفاهية الاجتماعية.
الإشباع المباشر والاستفادة من التربية الثانوية	تعديل النتائج الاجتماعية السلبية
تحسين النتائج السلبية للأفراد	تكامل مهام المؤسسات وتعددتها.
زيادة خبرة الطلبة	نظام تعليم قوي ومتربط.
	رفع دور القطاع في التنمية

إن التنوع هو واحد من أهم العوامل المرافقة للأداء الإيجابي لنظام التعليم العالي، الذي يقدم منافعاً عديدة والذي يجب أن يكون جعل الجزائر بلداً للتجديد والتسويق معاً في منطقة الشمال الإفريقي كونها تجمع بين بلد جاذب وحاضن للأعمال والنشاطات، وإن ذلك يجعل الجزائر في حاجة إلى كفاءات أكثر وأحسن، فقد أصبحت المهارات عملة القرن 21، وبدون استثمار حقيقي في المهارات، سيعيش الناس على هامش المجتمع ولا يمكن ترجمة التقدم التكنولوجي إلى نمو اقتصادي.

دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية:

إن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو دعم الرفاهية الفردية، وتحسين الإنصاف الاجتماعي، وتمكين الدولة من تحقيق طموحات مواطنيها. وهذه أهداف على مستوى النظام، يطمح إليها بالتعاون مع الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع ككل، بحيث يكون ذلك ممكن تحقيقه أكثر كلما زاد الترابط بين التعليم العالي والاقتصاد، بما يعني أنه لكي يساهم التعليم العالي أكثر في الاقتصاد، يجب أن يكون الاقتصاد أقوى وأوسع.

التعليم العالي والتجديد الاقتصادي:

إن التعليم العالي يوفر فرصاً لنمو الأفراد وتقدم المجتمع وتطوير الثقافة، وعبره نحدد مكاننا في المجتمع الدولي وفهمه، ونمرر فهمنا له وقيمنا عبره، فهو يساهم في التنمية الاقتصادية وفي نوعية ونمط الحياة الذي تجعله التنمية الاقتصادية ممكناً.

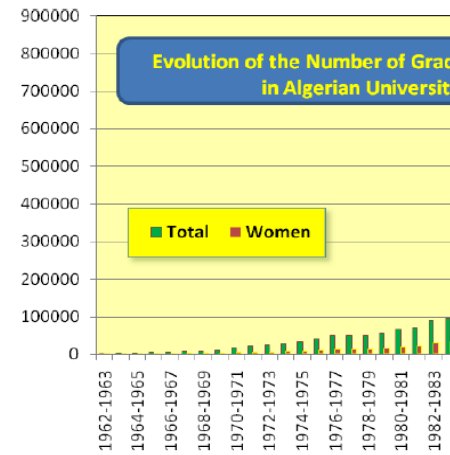
إن الجامعة الناجحة هي تلك التي تحقق مساهمات معتبرة في تطوير المعرفة عبر البحث، وتدريس أحسن البرامج الحديثة باستخدام الطرق البيداغوجية الجيدة، وجعل البحث مكون من برامج التدريس.

وأكثر من ذلك فإن تطوير نظام التعليم العالي لا يمكن أن يكون منعزلاً. فالرؤية الشاملة الطويلة المدى لخلق الجامعة الناجحة وتجسيدها يجب أن تكون مرتبطة بـ:

- استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.
- الاستمرار في الإصلاحات التغييرية المخططة للمستويات الأدنى لنظام التعليم.
- التخطيط لتطوير أنماط أخرى من مؤسسات التعليم العالي من أجل بناء نظام للتعليم والبحث وإقامة مؤسسات قائمة على البحوث التكنولوجية.
- إن التعليم العالي يكون أكثر فعالية في الوفاء بمهامه في تدعيم جهود التنمية عند ما يكون هناك ارتباط والتزام به وبقيمه، وعند ما يُعمل على توسيعه وتحسين نوعيته.

ولقد تجسدت جهود توسيعه في الجزائر في تزايد أعداد الطلبة من جهة، والذين يوضح الشكل التالي تطورهم خلال

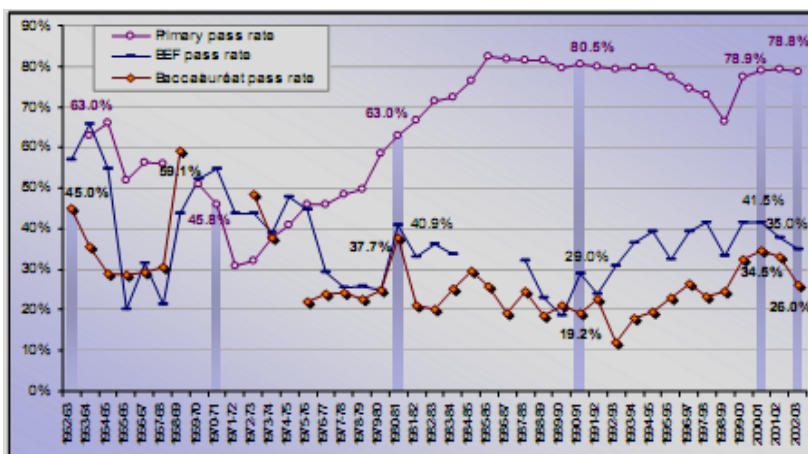
الفترة 1963-2005



Source: Nouredddine bouguechal, engineer

معدلات الانتقال في امتحانات شهادة التعليم الابتدائي والمتوسط

وشهادة البكالوريا خلال الفترة 1963-2003



ووصل عدد الطلبة إلى

116000 سنة 2008، منهم

880000 مستفيد من منحة،

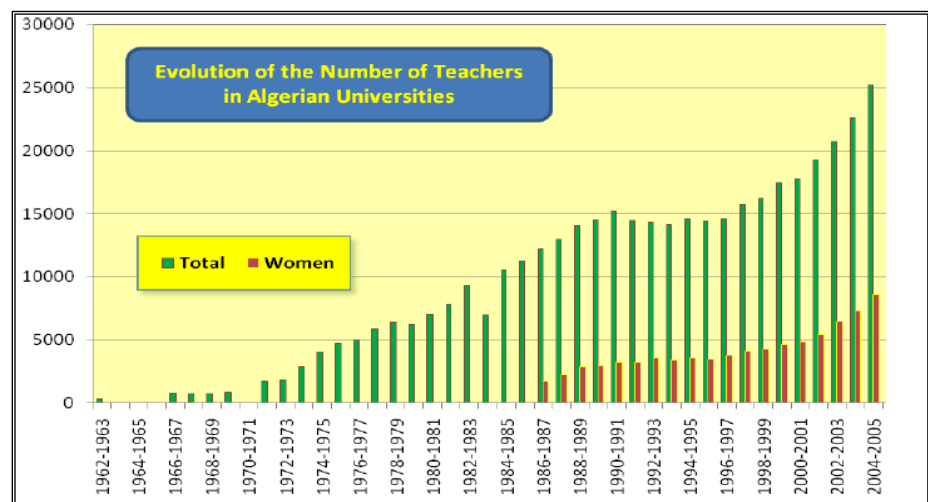
بينما كان عدد المتخرجين لنفس

السنة يقدر بـ 141000 متخرج.

وكذلك في تحسين نسب النجاح في المستويات المختلفة كما هو موضَّح في الشكل أدناه

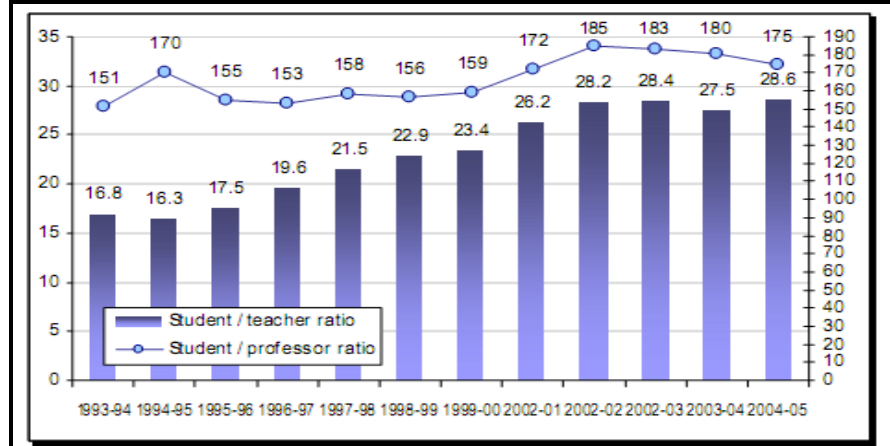
مع أن الارتفاع السريع في عدد الطلبة ذوي المؤهلات العالية ونسبة النجاح لا تكفي، لأنه في عالم سريع التغير، لا يكفي إنتاج المزيد من نفس التعليم لمواجهة تحديات المستقبل، بل لابد من إنتاج المهارات المتميزة، التي من الصعوبة إنتاجها بعيداً عن الجانب العملي الذي يقتضي وجود اقتصاد يسمح بذلك.

وقد رافق ذلك تزايد معتبر في عدد الأساتذة الساهرين على تأطير هذا الكم المعتبر من عدد الطلبة كما هو موضح في الشكل أدناه.



وقدر عدد الأساتذة بـ 31703 سنة 2008، ويفوق عددهم حالياً 43000 أستاذ، علماً أن أغلبهم هم أساتذة مساعدون مع أن هذا العدد غير كاف، إذ لا يزال عدد الطلبة لكل أستاذ بعيداً عن المعايير العالمية

عدد الطلبة مقابل كل أستاذ في التعليم العالي في الجزائر 1993-2005



وكان لذلك دور كبير في توفير ما يحتاجه الاقتصاد الوطني في كل المستويات والقطاعات، بالرغم من الظروف الصعبة التي عرفها البلد في المجال الاقتصادي خلال التسعينيات. غير أن هذه الكفاءات لم تجد بُدّاً لتفريق قدراتها بسبب ما اعتُقد أن التعليم العالي لا يزال يفتقد إليه، وهو روح المقولاتية entrepreneurship التي تنقل متخرج التعليم العالي من أبوية الدولة في كل شيء إلى المبادرة الفردية في كل شيء، حيث يعتقد جل الاقتصاديين في الوقت الحالي أن روح المبادرة ضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل في كافة المجتمعات.

متطلبات دمج مخرجات التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية

من أجل تطوير وظيفة الجامعة و جعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق الشغل، فإنه يتعين تحقيق الجوانب التالية:

تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل .

الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين

نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة

التعليم القائم على الإبداع والابتكار

نشر ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الطلبة.

توطيد العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية

الحاجة إلى كفاءة أكثر:

إن كثافة المنافسة من دول أوروبا ودول شرق آسيا التي غزت الاقتصاد الجزائري من حيث السعر والنوعية، وبالتالي من حيث كمية المبيعات بالسوق الجزائري، تجعل أن الطريق الوحيد لاستقرار الوضع المعيشي وتحسينه مستقبلاً، يتوقف على تنمية التعليم، وتحسين الإنتاج والقيام بالتجديد لما هو موجود.

وبذلك فزيادة التوسع في التعليم العالي هو أمر حتمي وضروري إذا كان يجب علينا تجسيد طموحنا في اقتصاد مجدّد قائم على المعرفة، والتأكيد على أن هذا يتم في بنية سياسية مترابطة تخدم تقدم المعرفة وتحقق تنمية وطنية أوسع، وتوفر سلعاً عامة أكثر.

إن متخرجين عاليي التكوين مطلوب من أجل:

1. التزويد بقوة عاملة قادرة على التعامل مع طلب كلي يزداد تعقيداً مع تكاثر تكنولوجيات ونمو خدمات التجارة الدولية والخدمات الصناعية.

2. جذب الاستثمارات عالية القيمة المضافة، وخلق الوظائف عالية المهارات التي بإمكانها جلب منافع معتبرة للاقتصاد ككل.

3. تطوير القاعدة البحثية التي ستعطي الفرص من أجل أفكار جديدة ومنتجات وخدمات جديدة.

وبالتالي فعلى الجامعة أن تساهم في خلق هذه الروح في خريجها حتى تساهم في خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي، وذلك بخلق روح الإبداع creativity والتفاني dedication والتصميم determination والمرونة flexibility والقيادة leadership والشغف passion والثقة بالنفس self-confidence والنباهة smarts، حيث تعني هذه الأخيرة: الفطرة السليمة المترافقة مع المعرفة أو التجربة في العمل حيث يمكن ملاحظة أن الدول المتطورة والدول النامية الأكثر تطوراً عرفت:

- انتشاراً واسعاً و مكثفاً للتعليم العالي.
- التفاضل والفصل في التعليم العالي استجابة للتفاضل في الطلب على مخرجاته.
- مرونة أكثر في التعليم العالي بما يعني تعدد خيارات الدراسة، مما يسمح بتغطية الطلب على مخرجاته.
- تحسين نوعية التوجيه طبقاً لمستوى القدرات، مما يسمح بمزيد من التفوق.
- وضع المعايير العلمية البحتة التي تسمح بقياس التفوق.

الأسرار الأربعة للابتكار: وتتمثل تلك الأسرار في:

1. لا وجود لعلاقة خطية أفقية بسيطة بين العلوم والأعمال. ففكرة أن الاكتشافات في العلوم البحتة تقود بشكل لا مفر منه إلى التقدم في العلوم التطبيقية، هي فكرة خاطئة باعتبار أن العملية هي إنسانية وليست ميكانيكية.
2. تجذير الابتكار: لا يجب جلب المراكز العالمية للنانو تكنولوجيا أو الطاقة البديلة، ولكن يجب ربط الأبحاث المتطورة بالمهارات المحلية.

3. ترجمة الاكتشافات العلمية إلى منتجات تحتاج إلى مواهب فريدة ، واجب علينا صنعها عبر التعليم.

4. الترابط بين العلوم والأعمال لا يزال يتنامى.

إن الإبداع لا يساهم في زيادة الفعالية مع الزمن فحسب، بل يلعب دوراً أساسياً في تفسير الفروقات في الدخل ومؤشر الإنتاجية عبر العالم.

مواصفات الجامعة الناجحة:

تتصف الجامعة المتفوقة بمجموعة من المواصفات منها:

- القدرة على اختيار طلبتها وطقم إدارتها وهيئة التدريس بها.
- لها شهرة في التدريس والبحوث تجعلها محلاً لطلب الدراسة أو التدريس بها.
- معروفة ليس بين مثيلاتها من الجامعات، ولكن خارج مجال التعليم أيضاً.
- تولد أفكاراً جديدة وتنتج بحوثاً تطبيقية أساسية، وتكوّن أحسن الكفاءات.
- لها القدرة على العمل في سوق عالمي، وأعمالها عالمية.
- تحصل على مخصصات رأسمالية عالمية ومداخل عالية ومتنوعة تجعلها مستقلة في تصرفها.
- تقدم بحوث عالية وتدعم البحوث والبيئة التربوية لطقم القيادة و التدريس والطلبة.
- تساهم بشكل كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

مسار التغيير:

للوصول بالجامعة إلى النجاح ينبغي على الحكومة أن تقوم بواحدة مما يلي:

1. توَهّل الجامعات، مع التركيز على تأهيل عدد قليل منها، مما يفيد في تخفيض التكاليف مقارنة مع إنشاء جامعات جديدة. غير أن هذه الجامعات تجد صعوبات في تجديد القيادة الإدارية، وفي اكتساب السمعة التي تسمح لها بجذب الكفاءات.
2. تعمل على دمج الجامعات الموجودة، مما يمكن أن يقود إلى مؤسسات أقوى وأقدر دمج رأس المال البشري والموارد المالية، ويرفع من كتلة الباحثين، ويعطي فرصة لتغيير القيادة وجذب قيادة جديدة، وتكون الجامعة الوليدة أكثر استعداداً للعمل بقوانين أساسية جديدة تختلف عن السابقة.
3. إنشاء مؤسسات جديدة، ويفيد في حث المؤسسات الموجودة لأن تستجيب لتنافسية أكثر. ويكون في هذه الحالة للجامعة الفرصة في اختيار أحسن الطلبة والقيادة وهيئة التدريس، وخلق ثقافة التفوق، ووضع القوانين الملائمة. غير أنها تجد صعوبة توظيف كفاءات عالية لهيئة مجهولة، وأنها أكثر تكلفة، وتحتاج لتكوين تقاليد بحث وتدريس.

تقييم التعليم العالي:

ولذلك عن طريق وضع تقييم لأربعة مجالات هي:

1. الموارد: التي يحصل عليها القطاع من الحكومة والأشخاص والمؤسسات، وذلك من أجل التدريس والبحث، حيث يعد الإنفاق على البحث والتطوير محدد مهم للنمو الاقتصادي، ويحسب كنسبة من: الإنفاق الحكومي على التعليم

العالي كنسبة من GDP، أو نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي أو نسبة الإنفاق على البحث والتطوير الوطنية والفردية

2. **البيئة:** فالموارد شرط ضروري للتفوق في التعليم العالي ولكنها غير كافية. فالبيئة التنظيمية والقانونية مهمة لضمان كفاءة استعمال الموارد

3. **التربط:** بحيث أن قيمة التعليم العالي ونوعيته ترتفع كلما كان أكثر ارتباطاً بمؤسسات المجتمع وبالعالم. فالتربط القوي يحمل مقياساً لقيمة نظام التعليم العالي الوطني فهو:

- مؤشر على نوعية التدريس والبحث والأفكار.
- مؤشر لجلب الاكتشافات الجديدة.

4. **المخرجات:** إن نظام التعليم العالي الجيد يزود الأمة بالقوة العاملة المتعلمة الكفؤة، وتغطي احتياجات الوطن، وتعطي أهمية للفرص التعليمية للسكان بمخلف المنافع والمهارات.

إن أحسن نظام تعليم عالي أداءاً، هو ذلك الذي تضع الحكومات معايير الواضحة للأداء، ولكن تسمح للمؤسسات بالتصرف بحرية.

العوامل المؤثرة في نوعية التعليم العالي

- تتأثر نوعية التعليم العالي بـ:

1. البحوث العلمية:

إن الاستثمار في البحوث عالية النوعية في التعليم العالي هو حيوي لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية. ومن أجل أن يلعب التعليم العالي دوره في الوصول إلى الاستجابة لتحديات السنوات القادمة، يجب أن تكون بحوثه:

1. من معيار عالمي، مع قاعدة موسعة للبحوث والمُدرّس ومستوى عالٍ من الالتزام والانضباط، وهو ما يضمن تحرك نظام التعليم العالي، وترقية التعليم الإبداعي والتعلم.

2. تعطى الأولوية للبحوث ذات القدرة الأكبر على تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي.

3. تتعاون مع المؤسسة والمجتمع بطرق جديدة خلاقة لإعداد قدرات المعرفة الجديدة من أجل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

4. يجب زيادة الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

5. يجب أن يكون لدور الباحثين القدرة على تركيز أكبر وحراك أكثر.

2. مدى عولمة التعليم العالي:

لقد نما الطلب على التعليم العالي عبر العالم بمعدل ظاهري (phenomenal). وفي عالمٍ مترابطٍ فإن المعرفة والأفكار لا تحترم الحدود:

- الأساتذة والطلبة والباحثون الموهوبون جميعهم موحدون في التطلع والهجرة نحو أحسن الفرص.
- زيادة عدد الطلبة الذين يدرسون خارج حدود بلدانهم.
- إن الشراكة العابرة للحدود والتفاوت غيرت طريقة الهيئات في العمل.

ومنه فإن عولمة التعليم العالي تتطلب:

1. جذب عدد أكبر من الطلبة.
 2. جعل الدراسة والبحوث والتدريس أكثر سهولة خارج الحدود.
 3. جعل البلد أكثر جذباً للموهوبين خارج الحدود.
 4. إقامة روابط بحث أكثر مؤسساتية وتعاون.
 5. المساهمة في التنمية عبر العالم.
- وتعود أسباب الطلب على التعليم العابر للحدود إلى:

1. صعوبة الوصول إلى التعليم العالي المحلي لقلة المقاعد المتوفرة.
 2. لعدم وجود الدروس والتخصصات محلياً.
 3. إدراك النوعية العالية للتعليم في الخارج.
 4. الاعتقاد أن المؤهلات الأجنبية تعطي جاذبية أكبر.
 5. الاستفادة من تطوير المهارات اللغوية الأجنبية.
 6. الاعتقاد بالأفضليات في التشغيل والحصول على أجر أعلى والقدرة على حراك أكبر.
 7. يسمح بالهجرة بسبب اللغة ونوعية الشهادة.
- ولكن نقص الاستقلالية (المالية والأكاديمية) تجعل تأثير العولمة قليل على التعليم العالي في الجزائر.

3. خصائص مناهج التدريس

تتميز المناهج الجامعية في الجامعات الجزائرية بما يلي

- مناهج لا تتوافق مع البيئة التعليمية الحالية في ظل متغيرات دولية سمتها التقدم المعرفي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي.
- ليست من ابتكار العقل المحلي، وبالتالي فهي بعيدة عن واقعه الاجتماعي إمكانياته المحلية، بحيث أن هناك كثير من البرامج مستنسخة من برامج جامعات أوروبية.
- مقررات دراسية معدة من طرف أفراد (أستاذ بإمكانه فتح تخصص)، وبالتالي فقد تكون ناقصة أو غامضة أو تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتدقيق.
- ارتفاع عدد الطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا، مما يزيد عدد الملتحقين بالجامعات، الأمر الذي يزيد من ضعف الطالب، مما يؤدي إلى مزيد من الاكتضاض، الأمر الذي يؤدي إلى التركيز على الكم أكثر من النوع.
- ضعف مستوى التأطير، حيث أن أغلب المدرسين بالجامعات هم أساتذة مساعدون، يفتقد كثير منهم للخبرة والصرامة اللازمين لتحسين مستوى التعليم العالي..

- غياب هيئة مختصة في البرامج، لها رؤية إستراتيجية على مستوى الوزارة
- عدم التوفيق بين حاجات المجتمع و محتويات البرامج.
- عدم التنسيق أثناء إعداد المقررات بحيث هناك تكرار لبعض الدروس أو عدم إدراج ما قد يكون أهم.
- اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملخصات وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية لهيئة التدريس.
- قلة فرص التربصات الميدانية بسبب كثرة العدد من جهة، وعدم وجود قطاع اقتصادي يسمح بذلك.

أركان المنهج الناجح:

1. تنمية قدرات الأستاذ الجامعي باعتبار أن نجاح تطوير المنهج الدراسي يحتاج إلى معلمين مؤهلين علمياً وتربوياً.
 2. التطبيق الجيد لمنهج المقاربة بالكفاءات، الذي يتطلب النظر إلى الحياة من منظور عملي، ويخفف من محتويات المواد الدراسية، ويربط التعليم بالواقع والحياة، ويعتمد على مبدأ التعليم والتكوين، ويقيم الكفاءات استناداً إلى معايير ونتائج محددة.
 3. تحديد الأهداف ووضوحها وتنوعها وتناسبها مع قدرات منفذها واهتماماته وفلسفته في الحياة.
 4. تبني استراتيجيات تقييم مناسبة
- تطوير المقررات استناداً إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة، والإمكانيات المتاحة.

الإستراتيجيات الأساسية الحالية لعالمية التعليم العالي

1. الإستراتيجية لقائمة على التفوق والمنافسة من أجل المواهب.
 2. الإستراتيجية القائمة على مبدأ توليد الدخل.
 3. الإستراتيجية القائمة على القدرات التنموية، وتركز على استيراد الخدمات التعليمية.
- وبالتالي فعلى واضعي سياسات التعليم العالي أن يحددوا-بدقة- الإستراتيجية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للتعليم العالي.

التحديات الكلية للتعليم العالي في الجزائر

إن الجامعة الجزائرية عليها أن تواجه تحديات معتبرة جداً في السنوات القادمة، تتمثل في:

1. تحسين خبرة الطلبة بمساعدتهم على الوصول إلى تفتيق طاقاتهم، ومواءمة البرامج والدروس مع حاجات المساهمين في عملية التعليم العالي، بما يعني أن الاهتمام لا يجب أن ينصبّ على العدد فقط كما هو الأمر حالياً ، ولكن يجب أن ينصبّ على النوع أكثر لأنه الكفيل بالمنافسة في سوق عالمية تنافسية، يخضع البقاء فيها للأحسن والأقل تكلفة.
2. الاستمرار في دعم البرامج البحثية عن طريق كل من: الوصول بالبحث إلى المعايير الدولية، واستجابة البحوث للحاجات الوطنية.
3. جعل أساتذة التعليم العالي والطلبة، أعواناً فعّالين من أجل نقل المعرفة وتطبيقها، وهي الفلسفة التي تفتقد إليها الجامعة الجزائرية كثيراً.

4. الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة.

5. تغيير التكوين العالي من تكوين مبني على التلقين إلى تكوين يشجع الإبداع.

6. بحوث التعليم العالي الحالية هي بحوث منجزة من أجل نيل الشهادات والترقية، وليست بحوث للتطبيق العملي الإنتاجي، مما يجعل من تلك البحوث عديمة الفعالية في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي الغاية النهائية للتعليم العالي

إن المسار المستقبلي الذي ستسلكه الجامعة الجزائرية يجب أن يعالج ثلاثة ظواهر هيكلية هي:

1. الأهمية المتزايدة لاقتصاد المعرفة في عملية التنمية والتغيرات الديمغرافية، مما يقتضي أن يكون الهدف هو إنتاج المعرفة من أجل بيعها للاستهلاك في منتجات أخرى بما يجعلها ثمينة ومساهمة في النمو الاقتصادي.
2. القيود على التمويل الذي يمكن أن يحد من الجهود الرامية إلى تلبية أنواع جديدة من الطلبات على الأنظمة التعليمية.
3. مهارات حل المشاكل والاتصالات أصبحت أموراً جوهرية لزيادة الإنتاجية في العالم، بينما لا يزال التعليم في الجزائر يستخدم نموذجاً تقليدياً.

إن التحديات التي يواجهها إصلاح التعليم العالي هي تحديات ضخمة، مرتبطة بالتنمية الديمغرافية والسياسية والاقتصادية، التي من الصعب إن لم نقل من المستحيل، التحكم فيها على المدى القصير.

إن الاستجابة لمختلف التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر يقتضي الإدراك الجيد لما سيعيق ذلك على المدى المتوسط والطويل، والمتمثل في:

- انعكاسات تناقص تمويل الدولة للتعليم ومدى وخصصته، في الوقت الذي يتطلب الأمر استمرارية الاعتناء بالتعليم من طرف الدولة.
 - التمويل سوف يتراجع وهذا سيؤثر على الوصول إلى التعليم العالي والنجاح وتنوع التعليم العالي.
 - تشجيع التعليم يقتضي تزايد المؤسسات، وهذا مناقض لتراجع التمويل.
 - تركيز الضغوط على الحوكمة والمراقبة.
 - زيادة الفوارق بين الموسرين والمعسرين.
 - الاستمرار في تطبيق الأهداف والنشاطات حسب الأولوية.
- باعتبار أن البلدان التي تتيح فرصاً متعددة للتعليم تسجل درجات أعلى على مؤشر اقتصاد المعرفة.

حوكمة التعليم العالي في الجزائر

تتضمن الحوكمة كلاً من الحرية والمساءلة. وفي أغلب الدول ومنها الدول النامية، تمّ توسيع مفهوم الاستقلالية ليشمل هيئات التعليم العالي بهدف زيادة المرونة التي تحتاج إليها هذه المؤسسات من أجل الاستجابة لحاجات المجتمع والاقتصاد.

إن الحوكمة في مجال التعليم العالي تتعلق بمعناها الأوسع بالعمليات الرسمية وغير الرسمية التي يتم بواسطتها صياغة السياسات وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد وتطبيق الإصلاحات، مما يؤثر عملياً على جميع القرارات المتخذة في مجال التعليم، علماً أنه لا يمكن الحديث عن الحوكمة بدون الحديث عن الفعالية ومكافحة الفساد.

تعرف حوكمة التعليم بصفة عامة على أنها ضمان بأن الموارد الضرورية من أجل نظام تعليم كفؤ وفَعَال (مالية، مادية، بشرية) مسيرة بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة. وهي وسيلة لتقدّم والإصلاح لأنها:

- تقدّم شبكة قانونية لتدعيم التعليم للجميع.
- تقدّم آليات قانونية لتحقيق العدالة في التعليم.
- تهدف إلى المساواة في التعليم عبر حوكمة توزيع الموارد.
- تخفّض الفساد في قطاع التعليم وخاصة العمومي منه.

إن ممارسة الحوكمة تؤثر تأثيراً قوياً على مدى توفر قاعات الدراسة والمعلمين والموارد التعليمية، وإن الفشل في مكافحة الفساد له تأثير ذو حدين على التعليم، فهو يسيء إلى الفعالية ويقضي على الإنصاف لأن الفقراء هم الأشد تضرراً من الفساد.

ويعد زيادة التوظيف وتعزيز الحوافز وتحسين المؤهلات من القضايا الجوهرية للتحدي المتمثل في حوكمة إدارة شؤون الأساتذة، ويشمل هذا:

- الرواتب ومستويات المعيشة التي يجب أن ترتبط بالمؤهلات وليس بالنتائج لتجنب التأثير فيها.
- توظيف الأساتذة.
- التوزيع الجغرافي لهم.
- الحوافز والإجراءات المرتبطة بالأداء.

وهي العناصر التي أخذتها الجهات الوصية في الجزائر بعين الاعتبار في السنوات الأخيرة من أجل تحسين نوعية التعليم العالي، باعتبار أن نقص فرص التكوين وتدني الأجور وسوء ظروف العمل كانت تثير استياء المدرسين، مما حدا بالجهات الوصية في الجزائر تحسين أجور أساتذة التعليم العالي وفق ما يشير إليه الجدول التالي، بحيث كان الفرق في الدرجات العلمية محدد مهم في تلك الأجور.

الأجر الإجمالي					
	1997	2002	2006	2008	% التغير
أستاذ التعليم العالي	45050	68537	80824	110012	144
أستاذ محاضر	38585	57388	69266	93732	143
أستاذ استشفائي	32436	47073	58486	73410	126
أستاذ مساعد	27375	38946	50207	67418	146

إن مؤسسات التعليم العالي المسؤولة اجتماعياً يجب أن تقوم بما يلي:

- أن تكون مصدراً مدعماً للسياسات العمومية.
- تسهيل نوعية التعليم والبحث.
- مساعدة الأعمال والصناعة عبر التكوين والبحث والاتصال.
- تتعاون مع الهيئات الأخرى لمساعدتها على تحسين مستواها الأكاديمي.

1. الحوكمة عن طريق الاستقلالية الأكاديمية:

إن الاستقلالية هي امتياز وقدرة هيئة على التصرف باختيارها الخاص في متابعة مهامها وأهدافها. وتعتمد درجة الاستقلالية على مدى قدرة المؤسسة تقرير أعمالها الخاصة. وتعني الاستقلالية عدم تقييد حرية العمل والقدرة عليه في ظل معايير وأهداف ومهام وهياكل وأنظمة وعمليات المؤسسة.

إن الاستقلالية الأكاديمية يكون فيها الطالب حرّ في تعلّم ما يرغبه، والأستاذ حرّ في تدريس ما يرغب والبحث في أي موضوع يرغب، وهو الشيء الذي يجب أن يسود في كل المؤسسات سواء تطبيقاً للقوانين أو للتقاليد والممارسات، وهو الذي أصبح سائداً بنسبة معتبرة في الجزائر سواء بالنسبة للأساتذة أم بالنسبة للطلبة.

إن اتخاذ القرار الحقيقي يجب أن يكون بالتعاون مع أعضاء الكلية، أن يكون هدفه النهائي هو تطوير ثقافة التفوق، بينما دور الحكومة يجب أن يكون في وضع لوحة قيادة متميزة في موضع يجعلها تتصرف وكأنها لوحة استطلاع لقرار المؤسسة.

تعد المعرفة صلب المؤسسات الأكاديمية، حيث يعمل أعضاء الكليات على خلق المعرفة ونشرها. وأهم المكونات الحاسمة للاستقلالية القانونية تتضمن حرية الكليات في:

1. اختيار الطلبة عن طريق الحرية في وضع شروط التسجيل، حيث أن الكليات في الجزائر لها هامش من الحرية في تحديد عدد الطلبة الذين تستقبلهم في ظل شروط التسجيل المحددة من قبل الوصاية بالتشاور مع أساتذة التعليم العالي، مما يسمح بترتيب الطلبة من أجل قبول تسجيلهم حسب درجات الاستحقاق.

2. تحسين عملية التوظيف الأكاديمي والإداري، الذي يتم عن طريق المسابقات التي تتم بين عدد من المترشحين مقابل المنصب المتاح الواحد، والذي يرتفع من سنة لأخرى بسبب تزايد عدد الخريجين بشهادات جامعية عالية.

3. وضع معايير للتدريس والبحث، تقوم به المجالس العلمية للكليات، هذه المجالس التي تتشكل في غالبية أعضائها من أساتذة التعليم العالي أو أساتذة محاضرين بالإضافة إلى رؤساء الأقسام ونواب عميد الكلية، باعتبار أن هؤلاء أكثر متابعة لشؤون التدريس. كما يستطيع مسيرو المؤسسات التعليمية خلق الفروق في فعالية المؤسسات والطلبة وهيئة التدريس إذا أعطوا استقلالية في اتخاذ القرارات الهامة. وللقيام بذلك فعلاً، يحتاجون لأن يكونوا قادرين على تعديل برامج التدريس طبقاً للحاجات، وأن يكون لهم تأثير على قرارات توظيف الأساتذة للربط بين قدرات المترشح وحاجة المؤسسة.

4. الفصل لمن تمنح الدرجات، إذ أن التشريع الساري العمل به، يسمح للمسؤولين على مستوى الكلية بتنقيط الأساتذة سواء كان ذلك بهدف الترقية أو بهدف إعطاء الحافز المادي للأستاذ.

5. تحديد طرق ومناهج التدريس.

6. توجيه الموارد حسب الأهمية

7. خلق العلامة المميزة للمؤسسة الجامعية، وتعديلها كلما اقتضت الضرورة.

2. الحوكمة عن طريق الاستقلالية المالية:

إن التغير في حوكمة وإدارة مؤسسات التعليم العالي في العالم قد ترافق مع تغيرات دراماتيكية في الطرق التي تمول بها تلك المؤسسات.

إن استقلالية المؤسسات الممولة من طرف الدولة تقتضي المساءلة الاجتماعية، التي يجب أن تزداد بزيادة الاستقلالية. وتعني المساءلة هنا قياس كفاءة وفعالية ما قامت به المؤسسة الجامعية من حيث تحقيق النتائج.

فإذا قامت مؤسسة بما هو منتظر منها بكيفية جيدة، فهي كفؤة، وإذا استعملت الموارد اقتصادياً وقانونياً فهي فعّالة. الأمر الذي جعل السلطات في الجزائر تنشيء مجالس الإدارة على مستوى الجامعات الجزائرية، وتسنّد رئاسة تلك المجالس إلى إدارات من خارج تلك الجامعات، وذلك لإعطاء مزيد من الشفافية في التسيير، والحيادية في التقييم، الأمر الذي يجعل عملية التعليم العالي أكثر حوكمة في عملية التسيير.

فعالية تمويل التعليم العالي

إن فعالية تمويل التعليم العالي يجب أن تعتمد على فعالية الأداء، وأن تعتمد معايير دقيقة تسمح بتوزيع الموارد المالية حسب الحاجة إليها، وأن تحفز المؤسسات على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وذلك باعتماد كيفية لمساءلة مؤسسات التعليم العالي على الأموال العمومية التي تحصّلت عليها، وبإعطائها حرية أكثر في التصرف في تلك الأموال، مع إمكانية استقادة مؤسسات التعليم العالي الخاصة من الأموال العمومية.

ومن جملة المعايير التي يجب أن يُعتمد عليها في تمويل التعليم العالي الناجح نجد:

1. عدد المطبوعات، عدد المقالات المنشورة في المجالات العلمية، ونشاطات هيئة التدريس
2. عدد رسائل الماجستير والدكتوراه المناقشة وعدد الشهادات المسلمة.
3. مبالغ التمويل العمومية المحصل عليها نتيجة البحوث المقام بها في ظل المنافسة.
4. مبالغ تمويل البحوث المحصّل عليها من القطاع الخاص.
5. مدى استعمال نتائج البحوث.
6. عدد العناوين العلمية المنتجة من طرف المؤسسة الجامعية.
7. المساهمة في مشاريع البحوث العلمية الدولية.
8. تطور هيئة البحث من حيث الكم والنوع.
9. مؤشرات متعلقة بنتائج الطلبة.
10. مستوى تخفيض التكاليف أي فعالية التسيير .

11. الخدمات التي تقدمها المؤسسة الجامعية للوسط.
12. عدد الطلبة المسجلين في السنة الماضية أو الحالية

3. الحوكمة عن طريق الإجراءات المحاسبية

إجبارية المراجعة المالية الداخلية.

إجبارية المراجعة المالية الخارجية

التمويل المستند إلى درجة إتمام المخططات الإستراتيجية.

4. الحوكمة بالأهداف في توزيع التمويل العمومي

حيث يوجه التمويل حسب آلية تكون فيها المؤسسة ملزمة لنفسها ببعض الأهداف المحددة على المستوى الوطني، حيث توجه الأموال إلى بعض البحوث التي ترتبط بأهداف وطنية.

وهناك وسيلة أخرى تربط بين الأهداف الوطنية والتمويل العمومي، تقتضي تقديم العون إلى المؤسسات من أجل مشاريع محددة، تركز على الأولويات الوطنية التي تقتضي غالباً نوعية للنشاطات الأكاديمية من أجل تطوير المؤسسات. لذلك فكل مؤسسة يجب أن تضع خطاً إستراتيجية تعكس الأولويات الوطنية .

الأولويات الاستراتيجية للتمويل

1. الربط المباشر بين التمويل والنتائج
2. تشجيع التمويل المتنوع (الاستثمار الخاص+ عقود البحث).
3. فتح الاتصال مع المجتمع وإقامة الشراكة.
4. زيادة التمويل العمومي.
5. استقلالية أكثر للمؤسسات في تسيير الموارد المالية.
6. إعطاء الحصة الأكبر من تمويل التعليم العالي للبحث والتطوير، حيث لا تزال هذه النسبة منخفضة جداً، بسبب تخصيص الجزء الأكبر من ذلك لتلبية الخدمات الاجتماعية للطلبة المتزايد عددهم من سنة لأخرى، كما يوضح الجدول التالي

التركيبة النسبية لنفقات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004

2005	2004	2003	2002	2001	
78.671	63.495	63.495	58.716	47.103	مجموع النفقات الجارية بملايين دج
37.475	32.045	32.045	27.757	18.745	النفقات الاجتماعية بملايين دج

47.8	50.5	50.5	47.3	39.8	نسبة النفقات الاجتماعية
51.904	51.998	51.998	48.703	38.363	النفقات الاجتماعية على الطالب الواحد دج
57.058	51.033	51.033	54.321	58.036	مجموع النفقات الأخرى على الطالب الواحد دج
تشكيل النفقات الاجتماعية (النسبة)					
17.3	17.4	15.8	17.6	20.5	الأجور
9.7	22.5	25.1	21.1	9.1	العتاد والصيانة
1.8	1.5	1.8	1.5	0.9	النشاطات الثقافية و الرياضية
20.0	18.2	15.9	18.7	22.9	التمدرس
40.0	28.6	31.2	32.9	38.8	التغذية
11.2	11.8	10.2	8.3	7.7	النقل

Source: Source: A public expenditure review, assuring high quality public

Investment; World Bank; volume 1; 2007; p130.

يمكن التأكيد في الأخير على أن حوكمة التعليم العالي في الجزائر قد حققت مستوى مقبول من ناحية الإجراءات المتعلقة بالاستقلالية التنظيمية والسياسية والتدخلية، غير أن الاستقلالية المالية لاتزال عقبة كبيرة في سبيل تنفيذ كل الإجراءات الأخرى.

خاتمة:

إن تحليل الجهود المبذولة في قطاع التعليم العالي وفي حوكمته سمح بالوصول إلى أن:

1. كون التعليم العالي أكثر انفتاحاً من جميع القطاعات الأخرى بسبب تجذره في المعرفة التي لا تعرف معنى للحدود، خاصة في زمن العولمة وتكنولوجيات الاتصال الحالية، الأمر الذي يقتضي ضرورة تكيفه مع الظروف والتغيرات الدولية، السريعة التغير.
2. كونه القطاع الذي يحدد موقعنا على خريطة العالم بما يوفره من فرص لنمو الأفراد وتقدم المجتمعات وتطوير الثقافة والاقتصاد.
3. أن تطويره مرتبط بضرورة وجود إستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة، التي تفتقد إليها الجزائر التي يسجل بها ارتفاع مستمر في عدد الناجحين والمتخرجين بعيداً عن التجارب والتكوين الميداني، الضروري والمهم في تحسين نوعية المتكولين.
4. أن الوصول إلى النظم يتطلب الوصول إلى أسرار الابتكار، وأن ذلك يمر عبر نجاح الجامعات الجزائرية وتطويرها، الذي يمر عبر تأهيلها وإنجاز المزيد من الأحسن منها، استناداً إلى المعايير المتعارف عليها في تقييم برامجها

ومناهجها ومخرجاتها ومدى منافستها العالمية حتى تكون قادرة على مواجهة التحديات، وأن ذلك لا يمكن أن يتم بعيداً عن مستوى مقبول من التقدم في مجال الصناعة والزراعة والخدمات.

5. أن التعليم العالي في الجزائر لا يزال بعيداً عن كثيرٍ من المعايير العالمية فيما يتعلق بـ:نسبة التأطير ونوعيته، تحقيق الأهداف المتوخاة منه، ومدى استجابته لمختلف التحديات التي تواجه الجزائر.

6. أن تحقيق ذلك يتطلب ضمان بأن الموارد المتاحة الضرورية لنظام تعليم كفؤ وفَعَال، مسيرةً بطريقة شفافة، قابلة للإصلاح، وتقود إلى تحقيق أحسن النتائج للأفراد والمجتمع.

توصيات:

إن حوكمة فعلية لتعليمٍ عالي يهدف للوصول بالجامعة الجزائرية إلى مصاف الجامعات العالمية في خدمة البحث العلمي والتنمية في جميع المجالات يقتضي إن:

1. يكون تدخل الدولة في التعليم العالي من أجل ضمان قانونيته، وهياكل تأمينه التي يجب أن تعمل فعلاً لضمان نوعية أحسن له.
2. تكون المؤسسات أكثر رسداً وتنظيماً ومراقبة لأنظمة تقييم المخرجات.
3. إنشاء مجلس أعلى للتعليم مشكّل من كفاءات عليا أكثر اهتماماً بالنوع منه بالعدد.
4. الاتجاه أكثر لما يرغب الطالب دراسته، وذلك للاستجابة أكثر للطلب الاجتماعي وطلب السوق.
5. الحاجة للتركيز على تبني ودخلنة (internalisation) ثقافة التقييم والمساءلة على كل المستويات بين الإداريين والكليات والطلبة.
6. الاستثمار في الأساتذة هو أمرٌ حتمي لمواجهة نقص الأساتذة ورفع مستوى التوظيف.
7. على الجامعة أن تضع الإستراتيجية التمويلية الأكثر استدامة لنشاطها لأن الجامعة المجانية يصعب استمرارها، وسيكون من يحصلون على تعليم عالي أقل عدداً إذا لم توفر الجامعة مصادر لتمويلها.
8. ضرورة تحديد المهارات التي يحتاجها المتعلمون الشباب للنجاح في هذا العالم سريع التغير، والبرامج التي يجب أن تقدم للأساتذة المحتاج إليهم لتوفير المستويات العالية المستعدة للتعليم وتقديم تعليم أحسن يوفر عملة الأوطان في القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في المهارات العالية في كل المجالات.
9. يجب على الجامعة أن تقيم شراكة مع القطاع الخاص.
10. نظام يزولج بين التفوق والكثرة
11. تمويل مستقر على المدى الطويل بم يعني أنه يجب على الجامعات مستقبلاً أن تعتمد على نفسها في التمويل.
12. درجة من التنافسية تقود إلى الأداء وترقية الإبداع والنوعية.
13. وقبل كل ذلك وبعده، لا يمكن أن نطور نظاماً تعليمياً عالياً بعيداً عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ينبغي أن يكون -وبصفة جدية وعاجلة- مركز اهتمام السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

المراجع:

1. A public expenditure review; assuring high quality public investment
World Bank; volume 1
2. Higher education to 2030, volume 2; OECD.2009

3. Unesco : Global education digest 2009
4. cross border higher education for development; world bank +OECD.2006
5. Financing higher education in Africa, world bank,2010
6. How universities promote economic growth; world bank,2007
7. Shared governance in colleges and universities; American federation of teachers
8. tertiary education for the knowledge society; volume2; OECD.2008
9. Report on the Implementation of the national programme
On governance, Algeria; November 2008
10. Nouredddine bouguechal, engineering science and education promoting economic growth in
Algeria, university of Banta, 2008
11. Preparing teachers and developing schools leaders for the 21st century, OECD, 2012.
12. progress in higher education reform across Europe,governmental reform,volume 1;excutive
summary; Maine report;2008.
13. electronic journal of USA.volume 14;number 11;2009
14. أحمد منير نجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، مجلة مصارف، الكويت، العدد 45، السنة 2006، 14.
15. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، عين شمس، مصر، 2005، 15.
16. www.ulum.nl.com موقع مجلة علوم إنسانية، قورين حاج قويدر ، واقع و متطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي 16.
17. www.aleqt.com موقع صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، أحمد الشميمري، إلتطلبات الخمسة لبناء الجامعة الريادية، 17.
18. علي حمود علي، تنمية تطوير كفايات و فعالية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ندوة تنمية أعضاء هيئة
التدريس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2004

*وأحسن دليل على ذلك هو سماح الوصاية باقتراح تخصصات من طرف الأساتذة في الجامعات، واقتراح البرنامج الموافق
للتخصص دون أن تتدخل الوصاية في ذلك